قال الشيخ ياسر آل عيد متعه الله بالعافية آمين:

بسم الله الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

نصيحتى لطلاب العلم أن يتقوا الله عز وجل في خاصة أنفسهم ، وأن يخلصوا النية لله عز وجل في طلب العلم ، وأن يريدوا بهذا العلم وجه الله عز وجل ، وأن يلقوا ربهم سبحانه وتعالى يوم القيامة وقد رضى عنهم ، فإن الإنسان مسؤول عن علمه : ما عمل فيه ؟ وذلك أن الإنسان المكلف إنما يتعلم لكي يعمل ، وإنما يتعلم لكي يعبد ربه عز وجل بهذا العلم ، فليكن العلم طريقا إلى الله عز وجل ، ولا يكن العلم طريقا إلى الدنيا ، ولا إلى تحصيل ما يحصل منها من جاهٍ أو مال أو منصب أو غير ذلك ، فمن أراد وجه الله فإن الله عز وجل يوفقه ويسدده ويفتح له من أبواب الخير ، ومن أبواب العلم والفهم والإدراك ما لا يفتح لغيره ، وإن أراد طالب العلم بهذا العلم غير وجه الله ، كأن يتصدر في المجالس ، وأن يقال : فلان علَم ، وأن يقال : فلان كذا وكذا ، فليعلم بأنه محروم ، وليعلم بأنه مخذول ، وليعلم بأنه محروم من التوفيق والسداد ، ومن أعظم ما يُرزقه طالب العلم أن يوفق ويسدد ، وفي الحديث : " يا على سل الله الهداية والسداد ، وافكر بالهداية هدايتك الطريق ، وافكر بالسداد سداد السهم " ، فمن أعظم ما ترزق أن تهدى وتوفق وتسدد ، ولن تنال ذلك حتى تخلص النية فيما بينك وبين الله سبحانه وتعالى ، وأن تطلب بهذا العلم وجه الله عز وجل . وأما ما يتعلق بالصحيحين على وجه الخصوص ، فأوصى نفسى وإخواني أن يكن هم الواحد أو لا أن يتعلم لا أن تحكم ، إياك أن يكون همك الحكم على الحديث ، ولكن ليكن همك أن تتعلم ، افهم كيف فهموا ، وحاول أن تدرك كيف أدركوا ، وحاول أن تعلم كيف علموا ، و لا يكن همك أن تحكم على حديث بالثبوت أو عدم الثبوت ، فكم عدد الأحاديث التي حكم عليها البخاري - يعني أدخلها في صحيحه -؟ أو حكم عليها بحكم كما نقل عنه الترمذي ؟ كم هو نسبة هذه الأحاديث إلى الأحاديث التي لم يحكم عليها ؟ سواء ما أورد الاختلاف عليه وسكت في التاريخ ، أو فيما أورده في عامة كتبه الأخرى وسكت وهي أحاديث متكلم فيها أو متكلم في رواتها ، ولماذا سكت ؟ ولماذا احتمل ؟ وكذلك غيره من الأئمة النقاد ؛ لماذا رووا الأحاديث وسكتوا ولم يبينوا ؟ ولو حصرت الأحاديث التي تكلم عليها أبو حاتم وأبو زرعة في جملة الحديث المروي ما كانت شيئا ، ولو أيضا نظرت في الأحاديث التي تكلم عليها الدارقطني وأورد الاختلاف عليها ما حكم عليها كلها ؛ إنما حكم على بعضها ، وحتى الأحاديث التي أورد الاختلاف عليها ، فإنها في جملة الأحاديث المروية شيء يسير ، الشاهد من ذلك ما قام أحد من كبار الأئمة والنقاد للحكم على جميع المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا يجعل الإنسان

في خوف بأن يحكم على كل رواية وأن يحكم على كل حديث ، وإن كان هذا وقع منى فإنى أسأل الله أن يعفو عني وأن يسددني وأن يوفقني وأسأل الله عز وجل أن يغفر لى ما أخطأت فيه ، ولكن لا يكن همك هو الحكم ، ولكن ليكن همك أن تتعلم ، وأن تعرف كيف عرفوا ، كيف فهموا ، كيف أدركوا ، كيف وصلوا إلى معرفة وجه الخلل ، معرفة وجه الصواب ، ولذلك إذا قرأت في الصحيحين فتهيَّب هذين الكتابين ، فإن الله سبحانه وتعالى وضع هيبة هذين الكتابين في صدور من جاء بعدهما ، وانظر إلى تصرف البيهقي كيف أنه يجعل لهذين الكتابين مكانة عظيمة في الاعتناء بأحاديثهما ، وأنه يحرص على إيراد ما أخرجاه ، وهذا يدل على أنه يرى هذين الكتابين قد بلغا الغاية في الحسن ، والغاية في الصحة ، والغاية في كيفية الانتقاء؛ انتقاء ما صح في الباب ، وانتقاء ما يصلح أن يبرز كأعلى ما يكون في الدلالة في الباب، وكذلك البغوي واعتناؤه بما أخرجاه، وأنه دائما يحكم على الحديث الذي اتفقا عليه بأنه متفق على صحته ، والذي انفرد به البخاري فيقول: حديث صحيح ، والذي أخرجه مسلم وحده حديث صحيح ، ونحو ذلك ، فهذا يدل على اعتناء العلماء في من جاء بعد البخاري ومسلم بهذين الكتابين ، هذا الاعتناء الذي جعله الله عز وجل في صدور من جاء بعدهما من أهل العلم ، وأما ما قيل من نقد في هذين الكتابين فإنما هو كان اجتهادا ولا سيما من الدار قطني في أول حياته ، ثم إنه تراجع عن كثير من ذلك بعد ذلك لما اتسع علمه وكثر فهمه فتراجع عن كثير مما انتقده عليهما ، فلذلك إياك إياك أن تنصب نفسك للتعرض لهذين الكتابين ، والأصل في ما أخرجاه الصحة ، ولا تتعرض للكلام فيهما إلا بما قاله أحد النقاد الكبار من وجه الاختلاف وفقط تسرد الاختلاف أن أحمد قال كذا والبخاري رأى كذا ونحو ذلك ، أو أن البخاري رأى كذا ومسلما رأى كذا وهكذا ، أو أن مسلما أخرجه في صحيحه ورأى صحته ، وأن الدارقطني قد أعله ورأى كذا ولكل وجهة نظر ونحو ذلك ، أن تعرض كلام كل ناقد وتقف ، وأما أن ترجح قول الناقد الآخر ؛ الأفضل أن لا تفعل ، حفظ هيبة الصحيحين في هذا الزمان أراها في غاية الأهمية لأن الناس صاروا يقعون في الصحيحين كثيرا ؛ لا سيما الروافض ، ثم للأسف الشديد ممن انتسب لأهل الحديث ومَن انتسب لهذا الفن وهذا العلم يتعرض لهذين الكتابين بالنقد ، وهذا مما يضعف قيمة هذين الكتابين في نفوس العامة و لا ينبغي هذا ، وكان شيخنا الشيخ عبد العزيز - رحمه الله - كثيرا ما إذا سئل عن هذين الكتابين فيقول : كلهما صحاح ، وهذا من حكمة الشيخ – رحمه الله - ، وذلك حتى لا يقع في نفوس العامة شيء من هذين الكتابين ، وأنه إذا قيل : أخرجه البخاري فإنها تعنى الصحة قطعا ، وهكذا تلقت هذه الأمة هذين الكتابين بالقبول ، فالحذر الحذر من الطعن فيهما ، وإذا أردت أن تتكلم في علم العلل فعندك الأحاديث باب

واسع جدا ، مالك والصحيحين ؟! اذهب إلى ما هو خارج الصحيحين ؟ الأحاديث التي هي خارج الصحيحين كمٌّ هائل ، مرويات لا حصر لها ، اذهب تكلم فيها ، اذهب واحكم عليها ، مالك بالصحيحين ؟! بل الناس بحاجة للحكم على الأحاديث التي ليست في الصحيحين ، الأحاديث التي في الصحيحين الحمد لله حكم عليها بالصحة فعليك بالأحاديث التي خارج الصحيحين ، سواء كانت في السنن أو أحاديث المعجم الكبير للطبراني ، أحاديث البزار ، أحاديث كتاب ابن عدى - مثلا - ، أو مثلا صحيح ابن حبان ، أو صحيح ابن خزيمة مثلا ؛ من الصحاح ولكن وقع فيهما شيء من الضعف ، كتاب الحاكم الذي لم يتصدى له أحد لكي يخرجه تخريجا موسعا ، وقد وقع فيه ما وقع ، يعنى قد نقول : هذا الوقوع ليس من قِبَل الحاكم نفسه ، ولكن من قِبل أنه سود ولم يُبيض ونحو ذلك ، أو من قِبل أنه اجتهد في الجمع ثم بعد ذلك لم يتسنَّ له النظر والتدقيق والتمحيص بعد ذلك ، فهو كتاب يحتاج إلى عمل ، يحتاج إلى جهد ، فاصرف جهدك لأمثال هذه الكتب التي تحتاج ، عندنا كتاب (حلية أبى نعيم) كتاب ملىء بالفوائد الغزيرة ، وملىء أيضا بالغرائب فيحتاج إلى الحكم ، مسند الإمام أحمد يحتاج إلى عناية ، ويحتاج إلى بيان لبعض الطرق التي وقعت لأحمد فيه وهي فيها شذوذ ، فيها نكارة ، بعض الألفاظ التي قد تستنكر مثلا أو شيء من هذا القبيل ، يعنى يحتاج إلى عناية ونحو ذلك ، فالسنة ما زالت بابها مفتوح للعمل والتعلم والبحث والنظر.

وأسأل الله عز وجل لى ولكم التوفيق والسداد والهداية والرشاد